دراسات

التحديات الصعبة في زمن الاستقلال:
كيف استعاد رياض الصلح شرعية الدولة؟

د. لمياء المبيض بساط(*)
إسكندر البستاني(**)

تمهيد

إن الكتابة عن «الرؤية الاقتصادية والمالية لرياض الصلح» تحمّل الكثير من المُغامرة البحثية، فالذاكرة المالية والاقتصادية في لبنان تفتقد الكثير من المراجع والوثائق والأرقام[1] التي إن وجدت فهي في شتات وإهمال. وفي هذا الصدد لا بد من ذكر جهود الأستاذ جوزف الشامي، والدكتور أحمد بيضون والأستاذ عدنان الضاهر الذين جمعوا ما توافر من وثائق، ولأخصّ بالذكر الأستاذ عدنان الضاهر الذي بذل جهداً بحثياً مميّزاً مساهماً في رأب صدع في ذاكرة الوطن من خلال جمعه وثائق رسمية مُرتبطة بالموازنات العامة وبنقاشات اللجنان المالية في البرلمان اللبناني على مدى عقود من الزمن.

توصيف الحقبة

اتسمت تلك الحقبة التي امتدت من السنوات ١٩٤٣ حتى ١٩٥١ بِعَدَم الاستقرار السياسي على الصعيدين الداخلي والخارجي. فعلى الصعيد الداخلي، ظهرت أصوات تُشدّد بالاستقلال وتدعو إلى عودة الانتداب، وعلى الصعيد الخارجي ظَهَر الخلاف حول موقف لبنان من العروبة وعلاقته بالجامعة العربية كما وعلاقته بسوريا.

كذلك شهدَت تلك الفترة تراجع القطاعات الإنتاجية الذي انعكس سلباً على الميزان التجاري الذي سجّل عجزاً يوازي أربعةأضعاف حجم الموازنة العامة، وزيادة دراماتيكية في إصدار النقد ما سرّع تدهور العملة اللبنانية ـ

(*) د. لمياء المبيض البساط، رئيسة معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ـ وزارة المالية وعضو لجنة خبراء الأمم المتحدة للخدمة العامة.

(**) إسكندر البستاني، خبير اقتصادي ورئيس منظمة Financially Wise لنشر الثقافة المالية.

(١) والحقيقة أن بحثنا هذا يرتكز على بعض الكُتب المرجعية (خاصةً الأستاذ جوزف الشامي، والدكتور أحمد بيضون والأستاذ عدنان الضاهر) وما توافر من وثائق رسمية مُرتبطة بالموازنات العامة وبنقاشات اللجنة المالية البرلماني.

السورية[٢] وتباعاً تقلّص القدرة الشرائية للمُواطنين .

المالية العامة عانت هشاشة أورثتها إياها سُلطة الانتداب وزادت من الخلل في البُنية الضريبية للدولة التي كانت قائمة على الضرائب غير المُباشرة والتي بلغت في العام ١٩٤٣ ما يقارب ٦٠ في المئة من واردات الدولة، ما شكّل خَطَراً على استدامة المالية العامة. والمعلوم أن هذه البنية الضريبية توسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء .

أما هيكلية الإنفاق غداة الاستقلال، فبالإضافة إلى تضخمّها، سجّلت خللاً عميقاً إذ بلغت الأموال المرصودة لرواتب وأجور الموظّفين العاملين في الدوائر الحكومية ثلثي موازنة العام ١٩٤٤. والخطير أن هذا الرقم كان مرشّحاً للارتفاع لضرورات استعادة الدولة سيادتها وما يعني ذلك من استحداث دوائر ومصالح واستقطاب عديد إضافي خاصةً في القوى العسكرية والأمنية بسبب الحاجة إلى استلام كامل الصلاحيات من الفرنسيين.

الرسم البياني: تطور المبالغ المرصودة في الموازنات بين سنتي ١٩٤٣ و١٩٥١

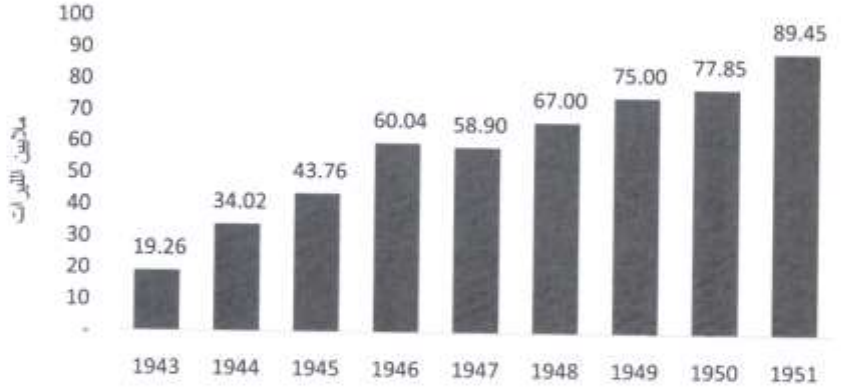

المرجع: معهد باسل فليحان المالي، بناء على الجداول الواردة في دراسةعدنان محسن شاهر. تطوّر الموازنة العامة وقطع الحساب: ١٨٤٢ ـ ٢٠١٢. ط١. بيروت، لبنان. ٢٠١٦.

ورثت حكومة الاستقلال فيما ورثته، مشاكل اقتصادية ـ اجتماعية عدّة من المُنتدَب الفرنسي تمثّلت بالاحتكارات والغلاء المعيشي والفساد في الإدارة، وزيادات الضرائب والرسوم الجُمركية. وقد عبّر الناس وفي أكثر من مناسبة عن رفضهم لهذا الواقع عبر التظاهرات التي ملأت شوارع بيروت ودمشق كردّ فعل اجتماعي ـ نقابي ـ سياسي تجاه الأزمة الاجتماعية..

كما ورثت واقعاً إدارياً ومالياً شائكاً تَجَسّدَ في «وحدة اقتصادية» بين لبنان وسوريا ومصالح

(٢) اصبحت العملة اللبنانية تعادل فرنكاً واحداً في عام ١٩٤٤ بينما كانت تعادل ٢٠ فرنكاً فرنسيًا قبلها.

مُشتركة لم تكد تُستعاد من الانتداب الفرنسي حتى اصطدمت بالخلافات اللبنانية ـ السورية[٣].

أمام هذا الواقع الصعب والمحفوف بالمخاطر والاستحقاقات الدقيقة، كان لا بدّ لرجل المهمات الصعبة، من أن يكافح على أكثر من جبهة:

(١) جبهات الأزمات (الداخلية والخارجية، السياسية والاقتصادية والمالية)؛

(٢) جبهات التحوّلات (انتزاع السيادة الأمنية والاقتصادية)؛

(٣) جبهة الإصلاحات ورسم هيبة دولة الاستقلال.

فهل يُحسد رياض الصلح على المهمّة التي أوكلها لنفسه طوعاً؟وهل يمكن توصيف المرحلة بـ «الزمن الجميل»؟

الحقيقة انه كان زمنا جميلا برجالاته وهاماتهم المهيبة. وليس عبثاً أن كانوا كبارا في عيون الناس وأن سُمّوا عن حقّ بـ «رجالات الاستقلال».

في تحليل موضوعي لأنماط الحُكم والمواقف والقرارات، من خلال ما توافر من مراجع، نستنتج أن الاستقلاليين أدركوا، ومنذ اللحظة الأولى، أن لا استقلال حقيقي من دون إدارة حرة للاقتصاد والمالية العامة والنقد أولا وثانياً من دون التأسيس لدولة الكفاءة والجدارة. وأن أي تساهُل في تطبيق هذه الرؤيا هو التفاف على المكاسب السياسية التي حقّقها اللبنانيون.

دراستنا فنّدت إلى أربعة محاور المسار الذي سلكه رياض الصلح في تدعيم دولة الاستقلال، هي:

١ ـ إدارة المصالح المشتركة.

٢ ـ الإستقلال النقدي.

٣ ـ التخطيط الاقتصادي والمالي.

٤ ـ الدولة وقدراتها.

في المحور الأول:
استعادة المصالح المشتركة

كانت المصالح المُشتركة من أولى المسائل التي سارع إلى معالجتها الاستقلاليون نظراً لتأثيرها الكبير في:

(١) تثبيت السيادة الاقتصادية

(٢) في الإمساك بالمداخيل المالية للدولة(إذ وازت قيمة نفقات المصالح المشتركة في حينها ما نسبته ثلث الموازنة العامة)

(٣) في تنظيم العلاقة مع الحكومة السورية.

فقاد، بما تميّز به من حنكة وسعة اطلاع، وبتنسيق وتفاهم كامل مع رئيس الجمهورية بشارة الخوري، الجانب اللبناني في المفاوضات مع الجانبين الفرنسي أولا والسوري ثانيا، لإقرار اتفاقية المصالح المُشتركة (الجمارك وإدارة حصر التبغ والتنباك «الريجي» والمؤسسات الحيوية كالكهرباء والمياه) وتحديد النسبة المئوية التي سوف يحصل عليها لبنان من عائدات هذه المصالح التي اعتبرها «حقّنا الأصلي وكمال سيادتنا واستقلالنا» أي أنها مصلحة وطنية لا تلاعب فيها ولا مساومة عليها. وآزره في هذه المهمّة الصعبة وزيرا الخارجية والمالية سليم تقلا والأمير جميل شهاب.

جاءت أولى النتائج العملية بتوقيع الجزء الأوّل من اتفاقية المصالح المشتركة وهي تحديداً إدارتا الجمارك والريجي. واستكمالاً لهذا المسار، ربط رياض الصلح تشريع الأمور التي تتعلّق بالمجلس الأعلى للمصالح المشتركة

(٣) حقائق لبنانية/بشارة خليل الخوري/الجزء الثاني/منشورات «أوراق لبنانية»/ص٩٦.

بمجلس الوزراء، فطمأن بذلك المتخوّفين من «شبح الوحدة» مع سوريا. وقد مارس هؤلاء ضغوطات كبيرة زادت من صعوبة مفاوضات الاستقلال الاقتصادي التي قادها رياض الصلح.

في المحور الثاني:
استعادة السيادة النقدية

أوّل اهتمامات رياض الصلح كان تحرير النقد اللبناني والسوري من منطقتي تأثير الفرنك والاسترليني، كونه يُقيّد لبنان بسقوف إصدار وبنية تغطية نقدية تحكُم العمليات المالية والمصرفية.

وبالفعل، تمكّن سنة ١٩٤٤من انتزاع توقيع الحكومة الفرنسية على اتفاق ينص على تحديد سعر صرف الليرة مقابل الجنيه الإسترليني، بقطع النظر عن أي تخفيض يطرأ على الفرنك الفرنسي. فحرّر **العملة من التقلّبات الدورية** التي كانت تعصف بالفرنك الفرنسي[٤]. ثم عمل على **تنظيم آليات التحويلات المالية، وصلاحيات إدارة مُراقبة القطع** وحدودها وغيرها من الإجراءات؛

ولتثبيت هذا التوجّه، وقّعت الحكومة اللبنانية في ١٤ نيسان ١٩٤٧ على اتفاقيات «بريتون وودز» (١٩٤٤) المُتعلّقة بصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير. وافق الصندوق الدولي على تحديد سعر الليرة اللبنانية نسبة إلى الجنيه الاسترليني، وعلى استنادها إلى الذهب، لتساوي حينها حوالى أربعمائة وخمسة ميلي غرام (ملغ) من الذهب (في حين أنّ العشرين فرنكاً ساوت حوالى مائة وتسعة وأربعون ميلي غرام (ملغ) من الذهب). ويمكن اعتبار العام ١٩٤٨ سنة الانفصال النقدي بين لبنان وسوريا حين أصرّ لبنان على ليبراليته الاقتصادية والمالية، فتفرّد في توقيع اتفاقية نقدية مع فرنسا، في حين تردّدت الحكومة السورية. وعلى أثر ذلك، أعلن بنك سوريا ولبنان أنّه بعد يوم الاثنين الواقع فيه ٢ شباط ١٩٤٨ سيخلو لبنان من «أي قوة إبرائية لغير العملة اللبنانية». ومنذ ذلك التاريخ المفصلي ارتفعت قيمة النقد اللبناني وتفوّقت على النقد السوري ما خلق مشاكل تراكمت سلباً في علاقة البلدين اللذين باتا فعلياً يتمتعان بمنظومتين اقتصاديتين متضاربتين[٥].

في هذا الإطار، حاول رياض الصلح التوفيق بين التوّجهات المُتناقضة أحياناً وفي رأب الصدع بين البلدين، لكنه فَعَلَ ذلك دوماً من مُنطلق المصلحة الوطنية اللبنانية. فتشدّد لبنانياً في المشكلة النقدية التي عَصَفَت بالعلاقات بين البلدين، وأصرّ على رفض الوحدة الاقتصادية مع سوريا. في المسألة الأولى، اعتبر الصلح أن توحيد النقد بين لبنان وسوريا يحتاج إلى توحيد الإصدار وعناصر التغطية وتوحيد العمل في ميادين المال والاقتصاد والتشريع والسياسة. كما اعتبر أنّ في توحيد الرسوم والضرائب انتقاصاً من سيادة البلدين «لا يمكننا القبول به». في المسألة الثانية، اعتبر أنّ التنسيق الاقتصادي شيء والوحدة الاقتصادية شيء آخر، وأكّد في أكثر من مناسبة أن «اندماج لبنان في وحدة اقتصادية شاملة يعود حتماً عليه بالوبال من دون أن ينفع السوريين»[٦].

---

(٤) الاتفاق الذي عقدته الحكومة اللبنانية مع البريطانيين في ٢٥ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ على أن يساوي الجنيه الاسترليني ٨٨٣ غرشاً لبنانياً، بقطع النظر عن أي تخفيض يطرأ على الفرنك الفرنسي.

(٥) لبنان في عهد الاستقلال.../ص١٣٥ - ١٤٠.

(٦) دراسة بعنوان «تطور العلاقات بين لبنان وسوريا١٩٤٣ - ١٩٦٧/إعداد ميشال سلامه/الجمهورية اللبنانية، وزارة الخارجية والمغتربين/ص١١.

الرسم البياني: إصدار العملة اللبنانية السورية بين سنتي ١٩٣٩ و١٩٤٤

التاريخ	العملة (ليرة لبنانية سورية)	النسبة المئوية للزيادة بالمقارنة مع السنة السابقة
٣٠ حزيران سنة ١٩٣٩	١٩,٥٠٠,٠٠٠	
٣١ ت١ سنة ١٩٣٩	٢٧,٩٥٠,٠٠٠	٤٣,٣٣
٣١ ت١ سنة ١٩٤٠	٥١,٦٠٠,٠٠٠	٨٤,٦٢
٣١ ت١ سنة ١٩٤١	٥٩,٢٥٠,٠٠٠	١٤,٨٣
٣١ ت١ سنة ١٩٤٢	٩٥,٢٥٠,٠٠٠	٦٠,٧٦
٣١ ت١ سنة ١٩٤٣	١١٠,٧٥٠,٠٠٠	١٦,٢٧
٣١ ت١ سنة ١٩٤٤	١٤٣,٥٠٠,٠٠٠	٢٨,٦٧

المرجع: معهد باسل فليحان المالي، بناء على الأرقام الواردة في دراسةعدنان محسن ضاهر. تطوّر الموازنة العامة وقطع الحساب: ١٨٤٢ ـ ٢٠١٢. ط١. بيروت، لبنان. ٢٠١٦.

في هذه المرحلة تميّز الخطاب السياسي لرياض الصلح بالهدوء رغم توتّر العلاقات الثنائية بين بيروت ودمشق. وهو استطاع أن يعوّم اتفاقية المصالح المشتركة مراراً إلى أن انفرط عقدها سنة ١٩٥٠ بعد حرب بيانات بين البلدين وإقفال حدود، وخلافات عميقة بخلفيات أيديولوجية حيناً ومصلحية أحياناً أخرى.

في المحور الثالث:
التخطيط الاقتصادي والمالي

كان رياض الصلح قادراً على استشراف المُتطلبات التقنية والسياسية للرؤية السيادية التي استندت إلى ركائز ثلاث:

(١) الوعي التام للتحديات الاقتصادية والاجتماعية التي يواجهها لبنان في فترة ما بعد الاستقلال؛

(٢) وضع سياسات مبنية على أهداف محدّدة وواضحة؛

(٣) تخطيط على المديين المتوسّط والبعيد.

معظم المؤشرات والأرقام المُتداولة في تلك الحقبة كانت مُقلقة. فالعجز التجاري ومقداره حوالي ٨٠ مليون ليرة لبنانية سنة ١٩٤٣ كان يُنبئ، في ظلّ التضخّم الذي أصاب العملة والاقتصاد على مرّ السنوات، بالمشكلة البنيوية للاقتصاد الوطني الذي يستهلك أكثر مما ينتج. هذا الأمر دَفَعَ بالرئيس الصلح إلى بناء مقاربة اقتصادية على أساس سدّ الحاجة التمويلية للسوق المحليّة وتفادي عدم استقرار العملة واحتمال التضخّم. فكان همُّهُ الأوّل معالجة العجز التجاري من خلال تفعيل القطاعات الإنتاجية (الصناعة والزراعة). وقد ترجم هذه النية من خلال الأهداف التفصيلية المُعلنة في البيانات الوزارية المتتالية وأبرزُها:

- تشجيع الصناعة الوطنية؛
- تنمية الإنتاج الزراعي من خلال توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري وتعميم القروض الزراعية وإنشاء التعاونيات الزراعية وغيرها من الإجراءات؛
- إمداد المزارعين بالخبرات الفنية، تأمين القروض والمواد الزراعية وتأمين سوق للصادرات الوطنية؛

- زيادة تنافسية الاقتصاد من خلال تشجيع التبادلات التجارية ومحاربة الاحتكار ومراقبة وضبط غلاء الأسعار؛
- تحقيق الأمن الغذائي وتأمين الحاجة اللازمة للسوق المحلية من الحبوب الصالحة للطحن؛
- في المقاربة المبنية على الأهداف:

من اللافت أن النهج الاقتصادي إنما كان قائماً على الأهداف التي تضمن تحقيق التوجّهات الكبرى وليس على الإنفاق؛ وذلك بالرغم من كون الموازنة العامة في تلك الأيام كما اليوم قائمة على بنود الإنفاق.

في قطاع السياحة مثلاً، وضع أهدافاً محدّدة قضت بتعزيز وتنظيم السياحة والاصطياف والإشتاء كما حدّد أهداف مُتّصلة ومنها القيام بالدعاية بهدف الترويج لها، وتنظيم المواصلات والصحة العامة والصحافة والشباب والرياضة.

ومن المهمّ الذكر بأن الخُطط والمشاريع الموضوعة في تلك الحقبة تمّت برمجتها على فترة خمس سنوات. وهذا تعبير عن إدراك الرئيس الصلح أن الخُطط تبقى حبراً على ورق ووعوداً رنانة إذا لم تقترن ببرمجة واضحة في الموازنة العامة. وتأكيداً على هذا الاستنتاج، تبيّن الأرقام أن ميزانية الخطة المتوسطة الأمد الموضوعة من قبل حكومة الاستقلال الأولى استحوذت على أكثر من ٣٥٪[٧] من الموازنة العامة المُقرة لسنة ١٩٤٤.

كانت سنة ١٩٤٤ سنة مفصلية لجهة استعادة الحكومة سيطرتها على مفاصل الحكم. وقعت على عاتق رياض الصلح إدارة هذا التغيير والمُحافظة على التوازن المالي للدولة في ظلّ تضخّم الموازنات العامة[٨]. وتُظهر أرقام قطوعات الحساب المُقرّة في المجلس النيابي في تلك الفترة، فورة في الإنفاق الفعلي. فالمهام الأمنية التي استلمتها حكومات الاستقلال من

الرسم البياني: الإنفاق على الدفاع والداخلية

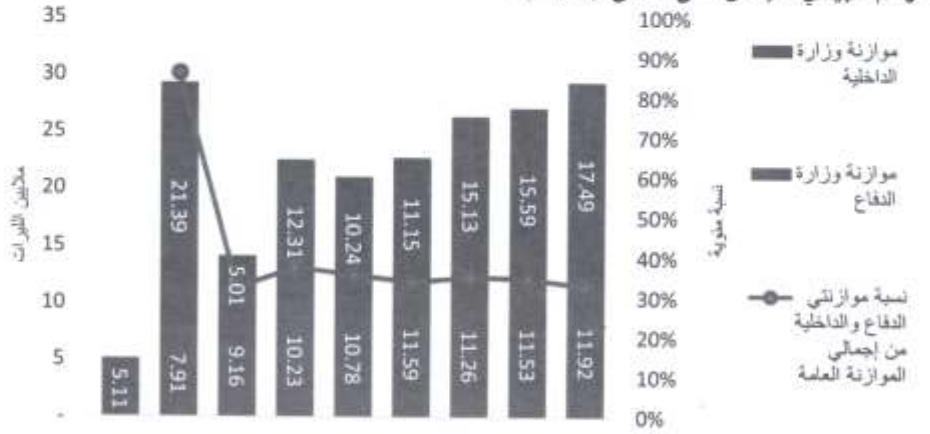

المرجع: معهد باسل فليحان المالي، بناء على الأرقام الواردة في دراسةعدنان محسن ضاهر. تطوّر الموازنة العامة وقطع الحساب: ١٨٤٢ ـ ٢٠١٢. ط١. بيروت، لبنان. ٢٠١٦.

(٧) Joseph Chami. Le Mandat Béchara el Khoury: 1973-1952. Tome 2. Beyrouth, Liban. 2002. Page 69

(٨) تضخّم الموازنة ناتج عن زيادة حجم الدولة، وكذلك عن زيادة نسب التضخّم.

المُنتدَب فرصت التوسّع في التوظيف، فازداد حجم الدولة (بالأعداد) بنسبة ٥٦ في المئة بين سنتي ١٩٤٥ و١٩٤٦. وتوزّعت معظم هذه الزيادة على الجيش اللبناني (أكثر من ٨٥ في المئة من الزيادة) وقوى الأمن الداخلي إذ تمّ إنشاء وزارة الداخلية في العام ١٩٤٣.

لكن بالرغم من فورة الإنفاق التي شهدتها تلك المرحلة، تُظهر الأرقام، وبحسب قطوعات الحساب المُقرّة في المجلس النيابي، أنّ المالية العامة حقّقت وفراً.

هذا الوفر كان نتيجة تغيير حقيقي في البنية الضريبية للدولة[٩]؛ فمن أولى الإصلاحات إحداث ما سُمّي بـ «الضريبة على الدخل» والتي طرحها على المجلس النائب يوسف سالم في

الرسم البياني: الوفر المالي المُحقّق بحسب تقارير قطع الحساب

المرجع: عدنان محسن ضاهر. تطوّر الموازنة العامة وقطع الحساب: ١٨٤٢ ـ ٢٠١٢. ط١. بيروت، لبنان. ٢٠١٦.

الولاية الأولى لرياض الصلح الذي تولى فيها الرئيس حقيبة المالية، وكان يوسف سالم من النواب المُقرّبين من الحكم. فضلاً عن ذلك، طُرحت سنة ١٩٤٤ مشاريع قوانين لإقرار ضرائب جديدة منها ضريبة الأراضي وضريبة الأملاك المبنية.

إنّ التوجّه الصريح نحو اعتماد الضرائب المباشرة كمصدر أساسي لإيرادات الدولة يُعتبر حكماً أكثر عدالةً وقبولاً لدى المواطنين. وبالفعل، ارتفعت الضرائب المباشرة بين سنتي ٤٥ و٤٦ بنسبة قدرها ٥٣ في المئة، مما ساهم في تحقيق الوفر المُلاحظ.

(٩) رياض الصلح، «البيان الوزاري الأوّل» رئاسة مجلس الوزراء.

في المحور الرابع: بناء الدولة وإصلاحها

أدرك رياض الصلح منذ اللحظة الأولى أن مسألة التوظيف في الدولة مسألة شائكة وخصوصاً في ظل غياب قواعد لإنشاء الوظائف ولانتقاء الموظفين ما فتح شهيّة أصحاب السلطة للتوظيف العشوائي.

امتلك دولة الرئيس من الشجاعة ما يكفي لتسمية الأمور بأسمائها فأشار بالإصبع إلى تقادم القوانين والأنظمة المرعية الإجراء وتراخي مُوظفي الملاك وتراجُع أدائهم. وما كان منه إلا أن أعطى توجيهات لوضع الإجراءات اللازمة لتحديثها من خلال إقرار سلسلة القوانين ومشاريع القوانين لتنظيم الدوائر الرسمية وملاكات الإدارة، (قانون تنظيم المُوظفين، وقانون الملاكات، والمحاسبة العامة، وقانون إنشاء ديوان المحاسبة، ونظام للتفتيش، وغيرها)أسهمت ولو جزئياً بتحديث «آلة الحكم».

الخاتمة

إن المعطيات المُتوفّرة عن حقبة الاستقلال وما بعدها، ورغم صعوبة الوصول إليها، تُشير دون شكّ إلى أن رياض الصلح امتلك رؤيا اقتصادية مالية استقلالية ليبرالية إصلاحية، وهو قد وَضَعَها مَوضع التنفيذ فور تَسَلّمه مهامه.

ورغم هواه العربي المُعلن إلا أنه تحرّك دوماً بما رآه المصلحة العليا للدولة اللبنانية، والتي أعلاها حيث يجب، بدون أن يقلّل ذلك من انتمائه العروبي القوي.

أدرك رياض الصلح مُنذ اللحظة الأولى أن الاقتصاد اللبناني لا يَنتعش إلا في محيطه العربي، وأنّ بُنيته تستلزم إعادة نظر بما يتلاءم مع الاستدامة المالية والنقدية التي ترجوها الحكومة؛ وعرف أن تحقيق السيادة، يستلزم رؤية اقتصادية ومالية مُستقلة وواضحة وأن السيادة السياسية لا تتحقّق من غير استقلال مالي ونَقدي واقتصادي.

لربما نشهد اليوم سياقاً مغايراً للذي عاشه اللبنانيون في ذلك الزمن. لكن التحديات، بعناوينها العريضة، تتشابه.

فلبنان بات يعيش تحت وطأة المُقيدات المالية من عجوزات وديون وانكماش اقتصادي، ويواجه خطر فقدان السيادة والاستقلال أو إضعافهما بأقل تقدير، إن كان لناحية القروض المشروطة المُقترحة، أو حتى لناحية إمكانية تدخّل صندوق النقد الدولي لإدارة الأزمة الاقتصادية.

كان رياض الصلح من صنّاع الاستقلال وكانت الرؤية الثاقبة سفينة إبحاره صوب الوَطَن.

ولو بقي حياً في أيامنا هذه لربما صرخ قائلاً: إياكم والغرائز والأهواء فإنها تحيل الدولة رُكاماً والإدارة حضيضاً والإصلاحَ رَميماً.

لو كان رياض الصلح بيننا لانتفض أمام مشهد دولة تأكل أبناءها وترمي بهم أشلاء مواطنين على قارعة الوجع.

لربما نحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، إلى الاستعانة بدروس الماضي، وأن نزرع في تراب المستقبل بذور قامات تنبت استقلالا ثانيا لهذا الوطن الحبيب.